مصدر إقليمي: الكويت تعمل «بجد شديد من أجل تحقيق المصالحة.. بدعم من الولايات المتحدة»

خادم الحرمين: نمر بظروف وتحديات تستدعي تكاتف الجهود

صورة تذكارية لقادة دول مجلس التعاون في قمتهم الاربعين بالرياض أمس

الرياض ـ وكالات: اختتم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وقادة مجلس التعاون الخليجي قمتهم الأربعين في الرياض أمس بالتأكيد على أهمية تماسك ووحدة دول المجلس، وعلى ضرورة التكامل العسكري والأمني بينها وفقا لاتفاقية الدفاع المشترك.

وشددوا في البيان الختامي على ضرورة العمل مع الدول الصديقة والشريكة لمواجهة أي تهديدات أمنية وعسكرية. وأكدوا أن أي اعتداء على دولة في المجلس هو اعتداء على المجلس بأكمله.

وكان خادم الحرمين الشريفين ترأس أعمال اجتماع الدورة الأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحضور صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وأصحاب الجلالة والسمو قادة ورؤساء وفود دول المجلس، وذلك بقصر الدرعية في الرياض أمس، بحسب وكالة الانباء السعودية (واس).

وقال خادم الحرمين في كلمته بالجلسة الافتتاحية «يسرني في مستهل أعمال هذه القمة أن أرحب بكم، متمنيا لكم طيب الإقامة في بلدكم الثاني، ومتمنيا أن يحقق اجتماعنا هذا آمال وتطلعات مواطني دول المجلس».

ولفت إلى أن «استضافة المملكة لهذه القمة، تأتي استجابة لرغبة الأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة التي ستترأس أعمال الدورة الأربعين، ويطيب لي هنا أن أعرب عن خالص الشكر والامتنان لأخي صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد لجهوده التي ساهمت في نجاح أعمال المجلس في دورته السابقة، والشكر موصول للأمين العام د.عبداللطيف الزياني، على الجهود التي بذلها خلال فترة رئاسته، كما أقدم التهنئة للدكتور نايف الحجرف، بمناسبة ترشيحه أمينا عاما للمجلس، سائلا المولى عز وجل له التوفيق».

وأضاف «لقد تمكن مجلسنا بحمد الله منذ تأسيسه من تجاوز الأزمات التي مرت بها المنطقة. ومنطقتنا اليوم تمر بظروف وتحديات تستدعي تكاتف الجهود لمواجهتها، حيث لايزال النظام الإيراني يواصل أعماله العدائية لتقويض الأمن والاستقرار ودعم الإرهاب، الأمر الذي يتطلب منا المحافظة على مكتسبات دولنا ومصالح شعوبنا، والعمل مع المجتمع الدولي لوقف تدخلات هذا النظام، والتعامل بجدية مع برنامجه النووي وبرنامجه لتطوير الصواريخ البالستية، وتأمين مصادر الطاقة وسلامة الممرات المائية وحرية حركة الملاحة البحرية».

وقال «لا يفوتنا في لقائنا هذا أن نؤكد على موقفنا تجاه القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.» وثمن «جهود الأشقاء اليمنيين وعلى رأسهم الحكومة اليمنية في التوصل إلى اتفاق الرياض، ونؤكد على استمرار التحالف في دعمه للشعب اليمني وحكومته، وعلى أهمية الحل السياسي في اليمن وفق المرجعيات الثلاث».

ثم أعلن انتهاء الجلسة الافتتاحية والتحول لجلسة مغلقة.

وكان خادم الحرمين استقبل قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون في ارض المطار الملك سلمان بن عبدالعزيز.

واستقبل رئيس الوزراء القطري الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني لدى وصوله إلى المطار، وتبادل معه الأحاديث والابتسامات وشربا القهوة العربية. ويأتي حضور رئيس مجلس الوزراء القطري في أعقاب تكثيف الجهود لحل الأزمة.

وقال مسؤول إقليمي بارز لـ «رويترز» ان الكويت تعمل في الفترة الأخيرة «بجد شديد من أجل تحقيق المصالحة.. بدعم من الولايات المتحدة».

ونقلت «رويترز» عن مصدرين مطلعين ان الرياض خففت موقفها بشأن قائمة تضم 13 مطلبا لرفع الحصار، منها أن تقطع الدوحة علاقاتها مع جماعة الإخوان المسلمين وتوقف قناة الجزيرة التلفزيونية وتغلق قاعدة عسكرية تركية وتقلص علاقاتها مع إيران التي تشترك معها قطر في حقل نفطي عملاق.

وكان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د.عبداللطيف الزياني أشاد بالمسيرة المباركة للمجلس، والجهود الحثيثة والمخلصة التي يبذلها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس لتعزيز العمل الخليجي المشترك وتوسيع مجالات التعاون والتكامل بين دول المجلس في مختلف المجالات، تحقيقا لتطلعات مواطني دول المجلس وآمالهم في مزيد من التواصل والترابط.

وقال الزياني في تصريح بثته وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس» قبيل انعقاد القمة الخليجية امس انها دليل ناصع على حرص القادة على انتظام عقد القمم الخليجية، حفاظا على منظومة مجلس التعاون التي أكدت الأيام والأحداث بأنها منظومة متماسكة قادرة على تجاوز الصعوبات والتحديات، ومواصلة تحقيق الإنجازات التكاملية وفق الأهداف السامية لمجلس التعاون.

جانب من اعمال القمة

البحرين تستضيف القمة الـ 41

وكالات: أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني، أن القمة الخليجية الـ 41 ستستضيفها مملكة البحرين. وقال الزياني، إن القمة الخليجية وافقت على عقد نظيرتها المقبلة رقم 41 في مملكة البحرين.

استكمال إجراءات ضمان أمن وسلامة دول المجلس وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك.. وتنفيذ ما تبقى من خطوات تحقيق التكامل الاقتصادي بحلول 2025

«إعلان الرياض»: مجلس التعاون سيظل كياناً متكاملاً ومتماسكاً لمواجهة التحديات والمخاطر

الرياض ـ واس: تلا الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د.عبداللطيف بن راشد الزياني «إعلان الرياض» عقب اختتام أصحاب الجلالة والسمو قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أعمال اجتماع الدورة الأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في قصر الدرعية أمس.

وأوردت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس» نص «إعلان الرياض» الذي جاء على النحو التالي: «أكدت رؤى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، على أن يظل هذا المجلس المبارك كيانا متكاملا، متماسكا ومترابطا، وقادرا على مواجهة كل التحديات والمخاطر. وقد تحققت خلال مسيرته إنجازات مهمة من خلال التمسك بالمبادئ التي وضعها قادة دول المجلس، في النظام الأساسي الذي تم إقراره في مايو 1981»، مؤكدا أن الهدف الأعلى لمجلس التعاون هو «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها».

وأضاف: «جاء وقوف دول مجلس التعاون صفا واحدا أمام الاعتداءات التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية، خلال هذا العام تجسيدا للسياسة الدفاعية لمجلس التعاون القائمة على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل للدفاع عن كيان ومقومات ومصالح دوله وأراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية، وللمبادئ التي تضمنتها اتفاقية الدفاع المشترك، التي تم إقرارها في عام 2000، من أن أمن دول المجلس وحدة لا تتجزأ، وأن أي اعتداء على أي من الدول الأعضاء هو اعتداء عليها جميعا».

وأشار إلى ان «إن الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول المجلس للتعامل مع الهجمات التي تعرضت لها الملاحة الدولية في الخليج والمنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، قد أكدت حرصها على استقرار أسواق البترول، وتعافي الاقتصاد العالمي، ومصالح الدول المنتجة والمستهلكة، بالتعاون والتنسيق مع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي».

وتابع: «تؤكد التحديات التي تواجهها المنطقة الأهمية القصوى لتعزيز آليات التعاون بين دول المجلس في جميع المجالات، وتحقيق أقصى مراحل التكامل والترابط بين الشعب الخليجي الواحد، وإعلاء دور منظومة مجلس التعاون في الحفاظ على الأمن والاستقرار والرخاء في هذه المنطقة. وتفعيل آليات الشراكات الاستراتيجية والتعاون التي تربط منظومة مجلس التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة»، مشيرا إلى «أن رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز التي أقرها القادة في قمة الرياض ديسمبر 2015، قد تضمنت الأسس اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، من خلال تعزيز العمل الخليجي المشترك والارتقاء بآلياته بما يتوافق مع التغيرات الإقليمية والدولية».

واستطرد «إعلان الرياض» بالقول: «كما أكدت رؤى دول المجلس أهمية الحفاظ على المرونة العالية والاستجابة العملية لمتطلبات كل مرحلة من مراحل المسيرة، منذ فترة التأسيس وحتى الآن، وضرورة استشراف تحديات المستقبل، وتمكين المرأة الخليجية، وإشراك فئة الشباب والقطاع الخاص لمواكبة التحولات المستجدة في جميع المجالات».

وسرد «إعلان الرياض» أهم الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف السامية، وهي:

أولا: التكامل العسكري والأمني: يتم استكمال كل الإجراءات اللازمة لضمان أمن وسلامة أراضي دول المجلس ومياهها الإقليمية ومناطقها الاقتصادية، وفقا لاتفاقية الدفاع المشترك، وما نصت عليه رؤية خادم الحرمين الشريفين بشأن تسريع خطوات التكامل العسكري، وتعزيز التصنيع الحربي في دول المجلس، مع التأكيد على أهمية دور المجتمع الدولي في الحفاظ على حرية الملاحة في الخليج العربي والمضايق الدولية أمام أي تهديد، والعمل مع الدول الصديقة والشقيقة لمواجهة أي تهديدات عسكرية أو أمنية.

ثانيا: تحقيق الوحدة الاقتصادية: يتم تنفيذ ما نصت عليه الرؤية بشأن استكمال منظومة التشريعات والقرارات اللازمة لتنفيذ ما تبقى من خطوات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، بما في ذلك الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، والتكامل المالي والنقدي، وصولا إلى تحقيق المواطنة الخليجية الكاملة والوحدة الاقتصادية بحلول عام 2025.

ثالثا: استكمال متطلبات التنافسية العالمية: تسعى دول المجلس إلى تحقيق مراكز متقدمة عالميا، عن طريق إرادة تكاملية تحت مظلة مجلس التعاون لصياغة أساليب عصرية في توظيف ملفات المستقبل وتضمينها في كافة الخطط المطروحة، وفي مقدمتها:

استغلال العلوم والتكنولوجيا المدعومة بالأبحاث لإيجاد حلول للتحديات المشتركة التي تواجه المنطقة، مثل تأمين الماء والطاقة والزراعة وإيجاد حلول للأمراض المعدية وغير المعدية، فضلا عن تشجيع ريادة شبابية نحو المستقبل عبر تعزيز الوعي بأهمية الابتكار وريادة الأعمال بين جميع شرائح المجتمع، خاصة طلبة الجامعات، إضافة الى تطوير البنية التحتية والتشريعات القانونية والتنظيمية بما يسهم في تمكين المبتكرين والتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة وبرامج الاستثمار، والصناديق الدولية لدعم وتمويل المشاريع الشبابية الناشئة، وتشجيع المشاريع المشتركة بين شباب دول المجلس، جنبا الى جنب مع وضع تحقيق الأمن الغذائي هدفا ثابتا لمجلس التعاون، من خلال تطوير استراتيجية مشتركة للأمن الغذائي تنتهج الابتكار والتكنولوجيا أساسا، إلى جانب تكوين التحالفات لتعزيز سلسلة الإمداد المشترك والمتنوع للمنطقة، وكذلك توظيف التقنية بما في ذلك الذكاء الاصطناعي لتطوير الخدمات الحكومية، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين، وضع مناهج دراسية متخصصة لبناء قدرات الشباب في مجال توظيف التقنية، وإيجاد فرص لخلق شركات وطنية يقودها الشباب لتحقيق ذلك. وجذب الاستثمارات في مجال توظيف التقنية من خلال بيئة محفزة وتشريعات ملائمة.

رابعا: تعزيز الشراكات الاستراتيجية: إن التحديات التي تواجهها المنطقة تتطلب تعزيز علاقات التعاون والشراكة ورفع مستويات التنسيق الاقتصادي والثقافي والأمني والسياسي مع كافة الدول الشقيقة والصديقة، والمنظومات الإقليمية والدولية الفاعلة، واستكمال مفاوضات التجارة الحرة وتنفيذ خطط العمل المشترك وفق برامجها الزمنية. بما يعود على مواطني دول المجلس بالفائدة ويعزز المكانة الدولية لمجلس التعاون، ودوره في القضايا الإقليمية والدولية.

خامسا: تطوير آليات العمل المشترك: إن تحقيق أهداف العمل المشترك المنصوص عليها في النظام الأساسي يتطلب الاستفادة من النماذج التكاملية في العالم، والأدوات الفاعلة التي أثبتت نجاحها، بما في ذلك الالتزام بالبرامج الزمنية المحددة لتنفيذ كل خطوات التكامل بين دول المجلس، ومعالجة ما قد تتعرض له من تحديات، كما يتطلب ذلك تعزيز قدرات ودور الأمانة العامة لتحقيق تلك الأهداف من خلال تطوير آليات الحوكمة المالية والإدارية والشفافية والمساءلة، واستكمال تنفيذ ما ورد في رؤية خادم الحرمين الشريفين وقرارات المجلس الأعلى بشأن معالجة المنظمات الخليجية المتخصصة لتعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف مجلس التعاون.

وشدد «إعلان الرياض» على أن قادة دول المجلس اكدوا خلال قمتهم حرصهم على الحفاظ على قوة وتماسك ومنعة مجلس التعاون، ووحدة الصف بين أعضائه، والحفاظ على هذه المنطقة واحة للاستقرار والأمن والرخاء الاقتصادي والسلم الاجتماعي، كما أكد القادة أن مسيرة المجلس قد حققت الكثير من الإنجازات لمواطنيه، إلا أن التحديات المستجدة والمستقبلية تستوجب الارتقاء بآليات العمل المشترك وتطويرها، وتفعيل دور الشباب والقطاع الخاص وإعداد جيل قادر متمكن ومؤهل بأدوات ومتطلبات التحولات المستجدة في المنطقة والعالم.